

## القنانة في العصر الإمبراطوري المتأخر 285-395م

د. نورة مواس

قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2، أبو القاسم سعد الله

تاريخ الإرسال: 2017-05-09 - تاريخ القبول: 2018-03-14

### ملخص

كان النظام الاقتصادي في عهد الإمبراطور ديوقليسيانوس يعتمد في المقام الأول على إنتاج الفلاحين وعالم الريف، إلا أنه وبعد أن استعاد الشرق الأقصى السيطرة في عالم الحرف، ونظرا للتضخم وفقدان العملة لقيمتها، بدأ الاعتماد شيئا فشيئا على الضريبة العينية، مما أدى إلى وقوع الضغط على الفلاحين في المجال الضريبي بسبب تطبيق الضريبة على الأرض "اليوجوم" JuGum ثم ضريبة الرأس Caput، مما دفع هؤلاء الفلاحين إلى هجر أراضيهم أو الأراضي المستأجرة والفرار. لمواجهة هذه الوضعية اصدر لإمبراطور قانون 287 م الذي يمنع على الفلاحين مغادرة أراضيهم "الموطن الأصلي" Origo، و يربطهم بالأرض وهو ما كان وراء ظهور نظام "القنانة" الذي عانى منه فلاحوا العصر الإمبراطوري المتأخر كثيرا، واستفحلت ظاهرتة في وقت لاحق في أوروبا العصور الوسطى.

الكلمات الدالة: العصر الإمبراطوري الثاني، القنانة، الضريبة.

### Abstract

The dominant economic system under the reign of Emperor Diocletian depended on the production of farmers and on the rural world. Following the re-conquest of the industry by the Far East, and faced with the high rate of inflation and the devaluation of money, the emperor applied the royalties in kind thus imposing enormous pressures on the farmers. The latter were forced to abandon their lands and flee their homes. To maintain the stability of the new fiscal regime, Emperor Diocletian promulgated Law 287 "Originarium IUS" forbidding the abandonment of land and decreeing perpetual attachment to the land by farmers and their families. This is how the system of slavery was born and the farmers became serfs and slaves of the land on which they lived in rather miserable conditions under the reign of Emperor Diocletian before its appearance in Europe during the middle Ages.

**Keyword:** the second imperial era; serfdom; tax; slaves; free farmers; statistics.

### Résumé

Le système économique dominant sous le règne de l'empereur Dioclétien reposait sur la production des agriculteurs et du monde rural. Suite à la reconquête de l'industrie par l'Extrême-Orient, face à l'ampleur de l'inflation et la dévaluation de la monnaie, l'empereur a appliqué les redevances en nature imposant ainsi d'énormes pressions sur les agriculteurs. Ces derniers furent contraints à abandonner leurs terres et fuir les lieux de leur résidence. Pour maintenir la stabilité du nouveau régime fiscal, l'empereur Dioclétien a promulgué la loi 287 «Originarium IUS» interdisant l'abandon des terres et décrétant l'attachement perpétuel à la

terre des agriculteurs et de leurs familles. C'est ainsi que fut né le système de l'esclavage sous le règne de l'empereur Dioclétien bien avant son apparition en Europe au cours du moyen âge.

**Mots-clés:** la deuxième impériale; le servage; la taxe; les esclaves; agriculteurs libres; les statistiques.

#### مقدمة

أثناء إعدادنا رسالة الدكتوراه حول الإمبراطورية المتأخرة، وعند دراسة "الوضع الاجتماعي"، لاحظنا تنامي ظاهرة "القنانة"، التي تعرضنا لها في تكويننا على مستوى اليسانس، في وحدة "أوروبا عصور الوسطى"، الأمر الذي لفت انتباهنا إلى ضرورة البحث في جذور ها في الإمبراطورية السفلى ودواعيها قبل أن تستفحل فعلا في أوروبا العصور الوسطى.

بالنسبة لجذور هذه الظاهرة ورغم الآراء المختلفة حول تاريخ ظهورها، وتمكنها، يقترح عادة منتصف القرن الرابع الميلادي كبدايتها، غير أن التعبير في حد ذاته Originarium, IUS يدعو إلى الاعتقاد أن ظهور هذه الظاهرة ارتبط بإصلاحات الإمبراطور ديوقليسيانوس سنة 287م، الذي ربط إلى "الأصل" Origo مجموع سكان الإمبراطورية والاعتراف بالأمالك Praedium، سواء خاصة أم إمبراطورية كنوع ثالث من الأصل Origo إلى جانب المدن والقرى (Remondon, 1973)، وبالتالي يمكننا اعتبار هذه السنة هي البذرة الأولى لظاهرة ارتباط "الفلاح بالأرض"، وميلاد "القنانة".

الأمر يجعلنا نتساءل عن دواعي سن مثل تلك القوانين؟

كانت الدولة في هذه المرحلة تقوم على الفلاحين، وعلى الريف كظاهرة جديدة، ولكنها لم تهتم بمصالح الملاك بقدر اهتمامها بالاستقرار العام للالتزامات الضريبية، الإطار الذي يكون فيه استقرار الفلاحين يشكل عنصرا ضمن عناصر أخرى لحق المعمرين Ius Colonatus، الذين لم يكن لهم اثر حاسم ومحتوم على تطور العلاقة الحقيقية بين "الملاك" و"اليد العاملة الريفية".

وهكذا نلاحظ أن الحاجة الكبيرة إلى المداخيل الضريبية بعد الفوضى العسكرية 235-285م التي عرفتها الإمبراطورية واللجوء أكثر فأكثر إلى الضريبة "العينية"، نظرا للتضخم وفقدان العملة لقيمتها، قد دفعت الإمبراطور ديوقليسيانوس إلى الاعتماد على "ضريبة الأرض" لكن "الأرض" دون الفلاح لا تنتج، فالبيوقوم \*Lugum، يفترض وجود رأس Caput، أي رجل يزرعها، ونظرا لكثرة تنقل السكان بين مكان وآخر في القرن الثالث، وتناقص اليد العاملة الفلاحية، التي أصبحت تشكل أزمة حادة، وهذا لان الفلاحين كانوا كلما اضطهدوا في مكان ما، بحثوا عن مكان آخر، حتى وان كان ذلك بالفرار، ونظرا للاعتقاد الراسخ السائد في العالم القديم أن الإنسان أكثر ارتباطا بموطنه الأصلي Origo، قرر الإمبراطور ديوقليسيانوس ربط الفلاح بالأرض "Lugum"، التي يزرعها، فأصبحت وحدة الضريبة هي "الرأس" Caput، أكثر مما هي البيوقوم (Petit, 1974)، ومن هنا أصبحت "الوحدة" في الضرائب بعد زمن ديوقليسيانوس خليطا من الاثنين الرأس والبيوقوم.

بناء على ذلك، كان على كل من يزرع قطعة الأرض أن يذكر مساحتها وعدد الرؤوس التي تعمل عليها بما في ذلك عدد الماشية (Carrie, 2011). وقد جعل هذا الإقرار الرجل مسؤولا عن أرضه وعماله Caput، فكان عليه أن يدفع الضريبة المفروضة على أرضه، ولما كان "الرجل وأرضه" وحدة واحدة، منع من مغادرتها وبالتالي فقد الحرية في الحركة والانتقال.

## 1. وضعية المعمر الاجتماعية والقانونية

يبدو من مصادرها أن وضع " المعمر " لم يكن مرغوبا فيه، لان كل الشهادات تؤكد ندرة اليد العاملة الزراعية في العصر الإمبراطوري الأسفل، القنائة Colonat وطريقة استغلال الأرض، التي بموجبها يرتبط المعمر وعائلته بالأرض التي يزرعونها مدى الحياة، رغم أنهم في وضع الأحرار، فإن المعمرين أصبحوا بذلك عبيد الأرض أقنان التي يعيشون عليها، ووضعهم يبدو أكثر بؤسا. (Cosme, 1998)

وفي العصر الإمبراطوري الأسفل، كلمة المعمر Colonus مثل المؤجر Locator دون أن تختفيا، بدأت تأخذ معنى محدد نتيجة دوافع مختلفة ومتضاربة ادن الى ان معنى معمر مرتبط ضريبيا بالأرض، وعادة ما ألحق المشرعون عميلة الإحصاء l'Adscripticiat بدائرة القانون الخاص حتى يضمنوا الاستمرارية الشرعية مع عملية التأجير وعقد الإيجار locatio Conductio، ويكون بالتالي الإيجار قد تولد عن علاقة تعاقدية، تمت بإرادة الطرفين: يضمن المالك بموجبها للمستأجر دفع ضرائبه مقابل خدمات محددة على أرضه.

هذا الاتفاق الخاص يرسم على مستوى مصلحة الضرائب، بتسجيل المستأجر على التسريح الإحصائي للمالك، لكن لم نعرف مع ذلك أي نموذج لمثل هذا " العقد " الخاص وقد جعل المؤرخون من القنائة colonat الزراعية للعصر الإمبراطوري المتأخر، فصلا من التاريخ للتبعية في طريق قنائة القرون الوسطى (Modéran, 2006)

كان المالك Dominus لا حق له على المعمر Coloni، إن باع ضيعته، لا يمكنه نقل المعمرين المسجلين، فهو يعد كمنفذ لارتباط المعمر بالأرض الذي يعد من الحق العمومي (Modéran, 2006)، فالوضعية مليئة بالتناقضات، المشرع يأتي لسن قوانين لاسترقاق أفراد يريد في الوقت نفسه أن يضمن لهم شرط الحرية، وقد حاول اغسطينوس أن ينظر في حيرة المعاصرين من التشريع المتأخر الذي يخضع المعمر لسلطة المالك لا لتمثيله بالعبد.

النصوص التشريعية الخاصة بالقنائة Colonat هي أساسا مرتبطة "بالذمة الضريبية" وليس بالعلاقات السوسيو-اقتصادية للاستغلال الفلاحي، هكذا فقد ميز قانون 371م (code th. 11, 1, 14) صنفين من المعمرين في معنى "المستأجر" الذي يسجل في الإحصاء، إما أن يكون في الوقت نفسه مالكا ومستأجرا أو مستأجرا فقط للضيعة، في الحالة الأولى تدفع الضريبة الشخصية مباشرة للجباة، وفي الحالة الثانية بواسطة صاحب الأرض.

ونلاحظ أن المشرع المهتم بالمردود الجيد للضريبة العقارية، "المدخول" الوحيد آنذاك، أكثر ارتباطا بالأرض بتأسيسه ليس على الضريبة كدين Tributarius Nexus لكن على الاسم الذي يطلق على المعمر Nomen Titulus Colonorum، هذا التعبير الذي يريدون رؤية فيه عادة هو تحديد شرعي للمعمر.

جعلت إصلاحات ديوقليسيانوس لنظام الضرائب، كما جعلت قرارات الأباطرة في العصر الإمبراطوري المتأخر من المستأجر "قنا" مرتبطا بالأرض، ترتبط بمكان إقامته وبسيده، وهو "فرد" في طائفة ولا نقول في طبقة، وراثية مغلقة، كما هو الحال بالنسبة للمالك الحر الصغير، الذي ينتمي إلى هيئة قروية، و يرتبط بدوره وأرضه ومهنته وقريته، والفرق بينه وغيره هو أنه يمكن له أن يرتقي إلى عضو المجلس البلدي Curialis، وقد كان ذلك في نظر روستوفتزف خطوة إلى الوراء (روستوفتزف، 1957) نظرا لما يترتب عن ذلك من التزامات، جعل الكثير من هؤلاء الأعضاء يفرون من مناصبهم، مما أدى إلى فرض عليهم الخضوع لنظام الموطن الأصلي Origo،

وكان عليهم أن يبقوا في موطنهم، وألا يحاولوا الفرار إلى مكان آخر، مع تطبيق تلك الالتزامات، بعد وفاتهم على أبنائهم (Cosme, 1998).

الأمر يجعلنا نتساءل إن كان التشريع خص فقط هذه الطائفة من الفلاحين أم كان عاما ؟

يبدو أن الوضع العام في العصر الإمبراطوري المتأخر هو من فرض اللجوء إلى "نظام الطوائف" المغلق، سواء تعلق الأمر بالامتيازات الممنوحة لهذه الطائفة التي تريد الحفاظ عليها أو بالأعباء والمتاعب المفروضة على الطائفة الأخرى التي تريد التخلص منها، والتي أصبحت عضويتها وراثية وإجبارية.

لم تكن هذه الوضعية خاصة بالفلاحين سواء المالكين أو المستأجرين منها، بل مست أيضا طبقات اجتماعية أخرى منها أعضاء المجالس البلدية Curials، ومؤجري السفن، والجنود، والتجار والحرفيين وحتى مختلف الجمعيات العاملة في خدمة الدولة، فالقيود التي وضعت لزواج المعمرين هي نفسها التي تفرض على بنات الخبازين التابعين للتموين، أو بعض الممنوعات المفروضة على أعضاء المجالس البلدية، فهي تفسر فقط بالقياس إلى القانون العام، رغم ما يترتب عنها من النتائج الخاصة بالنسبة للأفراد أو الطوائف (Cosme, 1998).

الأمر الذي يجعلنا نقول أن نقص عدد السكان في الإمبراطورية ولا سيما نقص عدد الفلاحين الذين يزرعون الأرض، واعتبار الاقتصاد الريفي هو الأساس الذي قامت عليه الدولة، دفع على تثبيت اليد العاملة في الحقول لضمان تموين مدينة روما بالحبوب، من ناحية وضمان تمويل الخزينة العمومية، بالضريبة العقارية Lugum باعتبارها مرتبطة بضريبة "الرأس" Caput من ناحية أخرى.

هكذا حوّل المعمرين إلى "أقنان" Serfs من طرف الملاك الكبار، وأصبحوا يشكلون طائفة اجتماعية جديدة، هي طائفة المعمرين Coloni، والذين احتفظوا بكامل حقوقهم كرجال أحرار، لكن ظلوا تابعين للأرض، يمنع عليهم مغادرتها ولو ليوم واحد، كما يمنع عليهم الزواج خارج الضيعة لما يترتب عن ذلك من خسارة اليد العاملة لصاحب الأرض. (Carrié, 2011)

وقد زاد تثبيت كل شخص في وضعه والأبناء في وضعية الآباء في خطورة وضع المعمرين، الذين أصبحوا مع تراجع عدد العبيد أكثر صلبا وقسوة، الأمر الذي يدفعنا إلى إجراء مقارنة بين "العبد" والقفن في هذه المرحلة من العصر الإمبراطوري الثاني.

## 2. مقارنة بين وضع المعمرين والعبيد في المجتمع

كلمة المعمر Colon اتخذت عدة معاني مختلفة باختلاف العهود، ففي البداية كانت تشير إلى الرجل الذي يزرع أو يهتم بالأرض لحسابه، ثم إلى الذي يزرعها بصفة فلاح لحساب شخص آخر صاحب الأرض، ولما تطور نظام الفلاحة باتساع المزارع، التي لم تكن تسمح لأصحابها بمراقبتها مباشرة، كان عليهم تقسيمها إلى عدة قطع لاستغلالها. ولعل أسبابا كثيرة، أدت إلى تزايد عدد العبيد منها فترات الحروب، التي أدت إلى تراجع عدد الفلاحين في عهد الجمهورية، والتي كانت تغرق الأسواق بالعبيد، وفي هذه الظروف نجد التشريعات، التي لم تكن تسمح بسهولة في استرقاق الناس وبالتالي ارتفاع عدد الفلاحين الأحرار، الذين اعتبر عملهم أكثر إنتاجية وأقل تكلفة من العمال العبيد. (Chastagnol, 1992)

وهكذا أصبح العبد أعلى بسبب ندرته، ورغم المستجدات الكثيرة التي حدثت اثناء هذه الفترة فلم يتم الاستغناء عن العبيد كليا، وتم ادخال تقارب في وضعية الفئتين، من حيث منح الاقطاعات التي كانت تتم تقريبا في نفس الشروط، العبد أصبح محسوبا في

الملكية باعتباره عتادا حيا Instrumentum vocale ، ولم يكن لبيع خارج الملكية، فإذا بيعت هذه الأخيرة كليا بعثادها كان بيع العبد معها بما في ذلك الزوجة والأولاد ولاشك أنه كان بإمكان صاحب الملكية بيعه "فرديا"، لكن التسيير الحسن كان يلزمه بإبقائه، فينتقل من الأب إلى الابن، المكلف بتسيير الإقطاعية أو الملكية التي اكتسب فيها خبرة كبيرة بالقامة بها طويلا. (Bloch G., 1922)

وكان الشيء نفسه بالنسبة للفلاح الحر المعمر، الذي لم يجد أي فائدة في الهجرة، وبالتالي أصبح هناك نوع من التشابه بينه وبين العبد الذي سمي كازاتوس Casatus أو المستقر casé، فهو الذي يكون اقتياده من طرف زمرة من الجند Escouade على رأسهم حراس السجون الخاصة Ergastutum الخاص بالعبيد، إلى جانب العبيد المستقرين، يجب ذكر المحررين الموضوعين في عدة قطع أراضي كمزارعين. (Picard, 1959)

لم تكون الفئات الثلاثة السابقة الذكر: المعمرين، العبيد، العتقاء في الوضع نفسه، إذ كانت تميزهم خاصية واحدة وهي ارتباطهم بالأرض، لكن الشروط المطبقة عليهم لم تكن واحدة، فالعبد لم يكن له أي حق يطالب به، فممنع بيع الملكية دونه، ولم يكن ذلك في صالحه، والمحرر كان مرتبطا برب عمله عن طريق الطاعة Obsequium، والواجبات، التي كانت خاضعة إلى رب العمل في تحديد طبيعتها واتساعها، وبعدها يتم العقد بضممان القانون، وكان مجبر على الخضوع فيما يخص "الحق الميراثي، أما المحرر Junianus"، فكان بإمكانه التملك خارج منطقة عمله، (Bloch, 1922).

ويمكن له أن يترك أملاكه إلى أولاده، لكن رب عمله كان له نفس حصة كل واحد منهم، وفي حالة غياب الأولاد، فإنه يرث كل شيء، وهذا كان حق الوقف Mainmorte قبل زمن الملاك الإقطاعيين Feodaux، أما الفلاح المولود حرا، فكان يقبل الرضوخ طوعا، وبالتالي يصبح معمر Colonat.

يبدو أن للمعمر حقوق مدنية، لم تكن للعبد، ولكن بعضها كانت للمحرر المعتق، فكان يمكنه الزواج وتأسيس عائلة، كما كان يرث من أبيه وأولاده يرثون منه، وإن لم يكن مالكا للقطعة الأرضية التي يكون عاملا فيها، وبالتالي إن وضعنا القطعة الأرضية جانبا، يبدو لنا أن له حقوقا كثيرة، كما كانت مقاضاة مالك الأرض، رغم ارتباطه الوثيق والأبدي بالأرض، فليس بإمكانه فك هذا الارتباط لا هو ولا أولاده، والخدمة التي كان يؤديها هي شرط لتمتعه كشخص حر، وكانت علاقته بمالك الأرض، علاقة وطيدة كعلاقة الإنسان بالأرض، وهو مرتبط بعقد التزام المعمر Nexus Coloniarus، ولم يكن هو الذي له سيد فقط، بل الأرض كان لها سيدها أيضا، كما أن للأرض عبد وهو المعمر colon، وبذلك القيد كانت تتقلص حرته يوما بعد يوم، فهو وعائلته مقيدون بالأرض إلى الأبد، ولم يكن في استطاعته الابتعاد عنها ولوليوم واحد. (Modéran, 2006)

وإذا تزوج من نفس طبقته طبعا، هذه الزوجة تصبح تابعة لنفس الملكية، وهذا يعتبر خسارة لصاحب الملكية المجاورة، وذلك لعدد الأولاد الذين كان يمكن أن يكونوا قوى عاملة في ملكيته، ومن هنا نرى ظهور منع زواج المولى خارج إقطاع سيده Formariage، فحتى المالك للملكية أيضا مقيد بالتزامات تمنعه من طرد المعمرين، وكذا بيع الملكية دونهم، وفي حالة البيع، ليس من حق المالك الجديد جلب مستوطنين جدد. (Bloch, 1922)

كانت القنانة Colonat نمون من عدة موارد، إلى جانب الفلاحين المستقرين منذ عدة أجيال، كان العمال الباحثون عن عمل، أو عن أراض لاستصلاحها، فكانوا يعرضون على المالك ما يستطيعون عرضه، مثل ذراعهم كأدوات للعمل ولكن دون ضمان روايتهم مستقبلا، واقتصر حقهم على أن يستقروا في الأرض التي يريدونها، وعند تأدية أعمالهم بصورة جيدة، لا يستطيع صاحب العمل التفكير في ترحيلهم إلا إذا أرادوا الرحيل بأنفسهم (Modéran, 2006)

كان الضعفاء تحت حماية رب العمل *Patrocinium*، و كان العمل بهذا المنهج منذ القدم عند الرومان. و توسع في بداية القرن الثالث الميلادي، بحجة الحفاظ على الأمن العام.. ليشمل في غالب الأحيان حماية الإنسان للأرض، وذلك أنه لم يكن يكفي حماية الإنسان بل كان يجب حماية الأرض أيضا، و كان ل لهذه الحماية ثمن، فالمحمي كان يبيع أرضه عن طريق بيع صوري أو مصطنع، ويصبح هو نفسه عابرا *Precariste* عند الحامي *Protecteur*.

كان المالك يلزم العابر أو المؤقت *Precariste* بدفع إتاوات، كشرط للتمتع بحق في البقاء في الأرض وتوريثها لأولاده، ولا يختلف حال المالك الصغير الذي هو أيضا معرض أن يصبح عابرا أو مؤقتا *Precariste* عن طريق الاقتراض أو الرهن إلى الدائن وقد الكثير من الملاك الصغار أنفسهم مضطرين لبيع ملكهم مقابل أسعار كانت تحدد عادة بالمبلغ المقترض، والبيع كان بيعا ائتمانيا *Fiducie*، ومعناه أنه يمكن له إعادة شرائه بعد تسديد رأس المال وفوائده، وإذا لم يسدد، وهو ما كان يحدث في العادة، كان يبقى المالك الصغير عابرا أو مؤقتا *Precariste* إلى موته، ويبقى أولاده كذلك بعده، وهكذا نلاحظ تلاشي الفرق بين إقطاعة *tenure* ممنوحة للمعار أو المؤقت *Precariste* و تلك التي منحت للمعمر *colon*، أما فالفرق بين المعمر *colon* والعبد المستقر *Casé* فلم يكون كبيرا بل كان في طريق الاختفاء، فهذا الأخير يبقى عبدا، لكن الفلاح، والعابر أو المؤقت *Precariste* والمعمر *Colon* كانوا يشتركون في نفس الحالة حسب ما تحدده القوانين (Bloch, 1922).

ومن القوانين التي لها علاقة بالمعمرين *Colons* تلك التي تخص ملكيات إمبراطورية خارج روما مثل إفريقيا، وتقر هذه القوانين انه عندما يحدث جلب معمرين *Colons* من البرابرة، لم يكن للدولة إلزامية الاهتمام بمؤسسة أخذت صفة عمومية، لكن إصلاح النظام الجبائي من طرف ديوقليسيانوس، سمح بإدخال المعمرين في تقييم الثروة الإقليمية وبالتالي أدت بالمشرع إلى تقوية أودع اقتطاعاتهم *Tenure* الممنوحة، وذلك لضمان ضريبة منتظمة، وهي الهدف الوحيد للقوانين التي توالى بعد الإمبراطور قنسطنطينوس، والتي تركت حصصا واسعة لاختلاف الاستعمالات المحلية، ويلاحظ أنه لا يوجد في أي تشريع الاهتمام بتحديد كيفية لمختلف الضيع. (Modéran, 2006)

كان تحت تصرف المالك أو نائب المالك الكبير عدد من العبيد، يزرعون قطعنا صغيرة من الأراضي مقابل راتب معين، لكن عليهم دفع ضريبة الرأس، بينما كان المالك يدفع الضريبة العقارية، وهذا النظام قديم كان ساري المفعول، لكن تطور لاحقا حسب الأقاليم وامتد على طول القرن الرابع الميلادي وذلك بداية من عهد الإمبراطور ديوقليسيانوس وقسطنطسوس وأولاده وعدم تغيره، كان الهدف من ورائه جمع مقدار أكبر من الضرائب.

لم تمس الإصلاحات، التي تمت أثناء الحكم الرباعي سجل الأراضي وبالتالي ملكية المعمرين مادام هدف الإصلاح هو "التحصيل"، فكان على الدولة ضمان المداخل بضمن استقرار المساهمين، حيث كان "المعمرون" أول المساهمين لأنهم كانوا يدفعون الضريبة الشخصية، وأيضا لأنهم كانوا السبب في دفع الملاك للضريبة العقارية، ومن نتائج إصدار مراسيم تطبيق هذه الإصلاحات العمل بنظام الوراثة للمعمرين *Colons*، وربطهم بالملكيات التي يعملون فيها، من بينها قانون 30 أكتوبر 332 م الذي تضمن ما يلي: "يعامل المعمرون *Colons* الذين يريدون الهروب من الملكية وشروطها مثل العبد الهارب" ومعناه إعادته بقوة إلى الشروط السابقة، لكن دون أن تنزع عنه صفة الحر، وتبع هذا القانون قوانين أخرى تمنع كل محاولات الهروب، حتى وإن كان عن طريق الزواج. (Modéran, 2006)

2006)

وانتهى الأمر بمنع المالك من بيع أو منح ملكيته للغير دون المعمرين Colons الذين يعملون فيها وهو ما يتبين لنا من قانون قونستونس الثاني في عام 357م الذي يشير إلى أن هدف الأباطرة ليس جعل المعمرين مثل الخدم للملاك، لكن كان هدفه أساسا هو ضمان الضريبة، هكذا وجد المعمرين أنفسهم في وضع قانوني يجعلهم تابعون لصاحب الأرض التي يعيشون فيها. من خلال ما سبق يتبين لنا أن قطع الأراضي، غالبا ما كانت مستغلة من طرف المعمرين Colons، من طرف عبيد "شازي" Chasés، الذين لا نعرف الكثير عن وضعهم في الإمبراطورية السفلى، وذلك باستعمال عمال من الأفتان في الحقول، مثل ما كان عليه سابقا، وهو ما لم يكن منتشرًا بشكل عادل من منطقة إلى أخرى، فلم يكن كثير الانتشار في مصر وإفريقيا، في حين كانوا كثيرين أي العبيد في آسيا الصغرى وفي جزر بلاد الإغريق، وفي إيطاليا، لكن دون أن نعرف إذا كانوا عمالا مزارعين أو مقتطعين Tenanciers للأخيرة، الذين أشار له القانون الصادر في 369م.

وهكذا كانت الدولة تميز بين عدة أصناف من المعمرين colons منهم: "المحصى" Adscripticii و"الأصل" Originarii و"المؤجر" Inquilini الذين يصعب التفريق بينهم، والمؤشر الأهم في التمييز هو إن كانت الأرض ملك المعمر أو هي أرض غيره ويعمل فيها، وهناك عدة حالات نعثر عليها في إفريقيا كون هؤلاء المعمرين، استصلحوا أراضي قاحلة على حدود الملكيات، أصبحت أراضي منتجة، وفي نفس الوقت، كان يعمل في ملكية أخرى.

إن هدف السلطة الإمبراطورية من وراء تلك السياسة، ضمان دخل مستقر للعقار، وضمان ضريبة على الأرض، وذلك لأن "الفلاح الحكري" كان يمكنه الاستثمار في المزارع Fundus، وهذا يعني زيادة الإنتاج، وفي ذلك زيادة مداخيل الضرائب، التي تعوض ثقل المصاريف الخاصة Res Privata فنجاح هذا النوع من العقود يبدو أنه كان كبير منذ القرن الرابع الميلادي خاصة في إفريقيا، حيث كان بعض المعمرين يعقدون مثل هذه العقود "الملاك الصغار" وبالأخص "أعضاء المجلس البلدي" و"الشيخوخ"، الذين كانت لهم إمكانيات ضخمة للاستثمار وتوسيع ثرواتهم.

وبما أن القوانين ترجع باستمرار إلى حالات المعمرين Colons الفارين أو الهاربين، واستقبلوا بطريقة غير شرعية من أحد الملاك، لا بد أن نبرز نجاعتها من حيث الصعوبات، فالحذر كان مطلوبًا عند كل تقييم للنسبة الكلية للاقتطاعات من طرف المعمرين Colons، والكراء العقاري المدفوع إلى الملاك كان يمكن أن يكون عن طريق الضريبة العينية أكثر الحالات أو يكون نقدا، أو بالائتمين معا، لكن نسبتها لم نستطع تحديدها في القرن الرابع الميلادي. (Modéran, 2006)

### 3. تراجع حالة المزارعين الأحرار

برزت أهمية المزارعين الأحرار بداية من منتصف القرن الثالث الميلادي، في العمل الفلاحي بالمزارع الكبرى، والتي جسدت القوانين الفلاحية، التي لم تعمل على إنهاء حالة الرق في الزراعة بدليل تواصل الوثائق الأثرية المتعلقة بعبيد الريف طيلة الفترة اللاحقة، كما أن القوانين قد بينت حرص الإمبراطورية على تكريس ظاهرة الرق في الميدان الفلاحي، ومن ذلك ما نص عليه مرسوم 370م الذي يمنع بيع الأملاك الزراعية منفصلة عن العبيد الذين يعدون جزء من تجهيزات الأرض في نظر القانون. (Picard, 1959)

مع بداية القرن الثالث الميلادي تغير مفهوم الضرائب وتم تعديل نظام الجباية التي أسفرت عن تردي أوضاع المزارعين الأحرار ثم سقوطهم في الأخير إلى صورة أفتان، وهي إحدى فئات العبودية التي بدت جلية في عهد الإمبراطور قنستنتينوس الذي أصدر قوانين، كرست ارتباط الفلاحين بالأرض، أولها مرسوم 332م ثم تلتها قوانين أخرى تضمنت حرس الإمبراطورية على ربط المزارع بالأرض وأخيرا مرسوم الإمبراطور فالينتيانوس عام 371م الذي نص فيه بوضوح على إجبارية ارتباط المزارعين المعمرين بالأرض.

استهدفت هذه الإجراءات الإمبراطورية الجديدة الحفاظ على المصلحة العليا للإمبراطورية، مما أدى إلى إنزال المزارعين المتعاقدين ، وكذلك الفلاحين الصغار الأحرار منزلة مشابهة لحال العبيد القدامى المرتبطين بالأرض في كثير من الأوجه كما جاء تلك الإجراءات القانونية التي سمحت للسيد بإرغام إتباعه على ملازمة الأرض التي يعملون فيها. (Codex Jus. XII, 48, 7.)

وهكذا أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في القرن الرابع الميلادي إلى تبلور ثلاث فئات اجتماعية على رأسها الأسياد، وهم ملاك الأراضي الذين تحالفوا مع السلطة الإمبراطورية التي وضعت ثقتها فيهم، ودعمت مركزهم بقوانين عبرت عن ارتباط مصلحة الدولة بنفوذهم، والثانية هي الفئة المتوسطة التي كان لها ثقل أكبر في العهد الإمبراطوري الأول، ولكن في العهد الإمبراطوري الثاني ومع التغييرات الجارية أفلست، وتراجعت مكانتها وفعاليتها السياسية ولم يعد لها حظوة كبيرة لدى السلطة الإمبراطورية، وثالث فئة هي اليد العاملة بأنواعها بما فيهم الأحرار والعبيد الذين جعلتهم التركيبية الاجتماعية في منزلة متماثلة (Codex. Th.5,17,1;13,10,3;5,19,1)، هكذا كان دعم الدولة للفئة الأولى وتراجع دور الثانية وحرمان الفئة الثالثة من أية حقوق أن خلق جوا مشحونا بالأحقاد والضغائن ، أدى إلى الفرار من المزارع والحرفيين من الورشات وواجهوا تلك الوضعية في حركات مقاومة خلقت مناخا ملائما لانتشار الدين الجديد "المسيحية" الذي كان يدعو إلى المساواة الاجتماعية.

#### خاتمة

وهكذا نلاحظ أن "القنانة" التي ميزت تاريخ أوروبا العصور الوسطى، تمد جذورها إلى أواخر العصر الإمبراطوري الثاني الذي مهدت للأزمات التي عرفتها دخول أوروبا إلى العصور المظلمة.

#### المراجع

1. Bloch G., 1922. L'empire romain, évolution et décadence, éd. Ernest Flammarion, Paris.
2. Carrié J.-M., 2011. Colonat Romain, dans Dictionnaire de l'antiquité, éd. sous la direction de 2 JEAN Leclant éd Quadrige /P.U.F
3. Chastagnol A., 1992. Le Sénat romain à l'époque impériale, recherches sur la composition de l'assemblée et la composition de ses membres, Paris.
4. Cosme P., 1998. L'empire romain de 192 à 325 : L'état Romain entre éclatement et Continuité, 4 éd. Seli Arsalan, Paris.
5. Gagé J., 1964. Les classes sociales dans l'empire Romane, Paris.
6. Modéran Yves, 2006. L'Empire romain tardif 235-395 ap. J.C, Ellipses 2éd. Marketeting, Paris.
7. Petit P., 1974. Histoire générale de l'empire romain, Le Bas Empire 284-395, T.3 éd. de seuil, Paris.
8. Picard G.Ch., 1959. La Civilisation de l'Afrique romaine, Paris.
9. Remondon R., 1973. La crise de l'empire roman de Marc Aurèle Anastase, éd. Presse universitaires de France, Paris.

10. روستوفتريف، 1957. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة زكي على ومحمد سالم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.